جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين

دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:تأمينات وبنوك

إعداد الطالبتين: طالبي نوال

بهلول صبيحة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

- مسعودي نادية (أستاذة مساعدة – جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا
- خلفاوي منية (أستاذة محاضرة – جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا
- بزارية امحمد (أستاذ محاضر–جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

إلى من وهبه الله الهيبة والوقار إلى من أردد اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يطيل عمره والدي العزيز

إلى ملاكي إلى معنى الحنان والتفاني إلى سر وجودي أمي الحبيبة

إلى رفيق دربي إلى من أعتبره صديقا وأخا وأبا وأما إلى من عرفت معه معنى الحياة زوجي العزيز حفظه الله لي

إلى من أعتبرها أمي الثانية والدته الكريمة حفظها الله وأطال عمرها

إلى والد زوجي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى كل إخوتي وأخواتي خاصة وهيبة فيروز نورة منى

إلى كل صديقاتي سهام كريمة سعاد عبير وخاصة نوال التي أقدم لها شكر خاص

إلى كل صغار العائلة

صبيحة

الإهداء

إلى من هي أندى من قطرات الندى وأصفى من ماء الدجى **أمي الغالية حفظها الله**

إلى من أوصلني إلى درب المعالي وأحاطني بالرعاية والاهتمام **أبي الغالي رعاه الله**

إلى من أتقاسم معهم حلو الحياة ومرها إخوتي: **عبد الرحيم، سليمة، فتيحة، يونس، عبد الجليل.**

إلى العزيز الغالي آسر القلوب " **أصيل** "

إلى من سأكمل معه دربي في الحياة " **باديس عبد اللطيف** "

إلى زوج أختي "**سمير**"

إلى من قضيت معهن نصف وقتي : **نوال، صبيحة، كريمة، سهام، خولة، وفاء.**

إلى كل من حضر في قلبي وغاب عن لساني.

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل ونحمده الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل، وفتح لنا أبوابا من حيث لا نعلم

نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذة المشرفة " خلفاوي منية " التي لم تبخل عنا بنصائحها وإرشاداتها

كما لا يفوتنا أن نشكر السيد ناصي محمد أمين على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

وفي الأخير نشكر أعضاء لجنة المناقشة على مشاركتهم في تقييم ومناقشة هذا العمل

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الملاءة المالية والمردودية كمؤشرين ماليين لتحليل المركز المالي لشركات التأمين، بالإسقاط على الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي CRMA بخميس مليانة.

حيث تطرقنا إلى عرض المفاهيم العامة للملاءة المالية والمردودية في شركات التأمين ودراسة الوضعية المالية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي خلال الفترة (2013/ 2015) بالاعتماد على منهج دراسة الحالة، وقد أظهرت النتائج أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يتمتع بملاءة مالية جيدة تسمح له بالوفاء بالتزاماته اتجاه حملة وثائق التأمين، كما أنه يعمل على تحقيق مردودية عالية ومرضية للمساهمين في الصندوق.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، المردودية، هامش الملاءة، المخصصات التقنية، النسب المالية.

Résumé :

Cette étude vise à démontrer l'importance de la solvabilité financière et la rentabilité comme des indicateurs pour l'analyse de la situation financière des compagnies d'assurance.

Pour ce faire, nous avons mené une étude pratique au sein de la Caisse Régionale de la mutualité agricole (CRMA) de Khemis Miliana.

Nous avons abordé, en premier lieu les concepts généraux de la solvabilité financière et de la rentabilité des compagnies d'assurance.

En second lieu, nous avons étudié la situation financière de la Caisse Régionale de la mutualité Agricole au coure de la période (2013-2015).

Les résultats de l'étude ont montré qui la CRMA bénéficie d'une bonne solvabilité financière qui lui Permet de remplir ses obligations envers ses clients et réaliser une rentabilité satisfaisante pour les actionnaires de la caisse.

Mots-clés: Solvabilité Financière, Rentabilité, Marge de solvabilité, Provisions techniques, Les Ratios Financiers

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول ملاءة ودردودية شركات التأمين.....4

تمهيد.....5

المبحث الأول: الأدبيات النظرية..... 6

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الملاءة المالية 6

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية وأهميتها 6

أولا: تعريف الملاءة المالية 6

ثانيا: أهمية الملاءة المالية 7

ثالثا: المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية..... 7

1-مخاطر الاكتتاب 7

2- مخاطر الاستثمار..... 8

3- مخاطر أخرى 9

الفرع الثاني: نسب الملاءة المالية 10

هامش الملاءة.....12

المطلب الثاني: مفاهيم حول المردودية في شركات التأمين..... 15

الفرع الأول: ماهية المردودية 15

أولا: تعريف المردودية..... 15

ثانيا: خصائص المردودية 16

ثالثا: أهمية المردودية 16

رابعا: أهداف المردودية..... 17

خامسا: أنواع المردودية 17
سادسا: العوامل المؤثرة في المردودية 19
الفرع الثاني: نسب المردودية 20
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 22
المطلب الأول: الدراسات السابقة 22
خلاصة الفصل الأول 26
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتحليل ملاءة ومردودية CRMA 27
تمهيد 28
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي 29
المطلب الأول: ماهية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 29
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 29
الفرع الثاني:نشاطات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 30
المطلب الثاني: ماهية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (خميس مليانة) 31
الفرع الأول: الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (وكالة خميس مليانة) 31
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق 34
المبحث الثاني: الملاءة والمردودية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 38
المطلب الأول: الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 38
المطلب الثاني: مردودية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 41
خلاصة الفصل الثاني 43
الخاتمة 45
قائمة المراجع 47

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
I.	مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين	**08**
II.	الحد الأدنى لهامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين	**13**
III.	هامش الملاءة الإلزامي حسب فروع التأمين	**14**
IV.	تقييم معدلات المردودية المالية	**19**
V.	نسب المردودية في شركات التأمين	**21**
VI.	نسب الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**38**
VII.	هامش الملاءة الإلزامي على أساس الأقساط (2015/2014)	**40**
VIII.	هامش الملاءة الإلزامي على أساس المخصصات التقنية(2015/2014)	**40**
IX.	مردودية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**41**

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
I.	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	37
II.	نسب الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (2015/2013)	38
III.	تطور نسب المردودية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (2015/2013)	42

توطئة

تتميز شركات التأمين عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها، فهي تحصل على أقساطها (إيراداتها) قبل تقديم الخدمة أي قبل معرفة حجم التعويضات (تكاليفها)، كما أن نشاطها يتعلق بصفة أساسية بالمخاطر المختلفة التي تواجهها سواء في نشاطها التأميني أو نشاطها المال.

لهذا فإن دراسة الملاءة المالية على مستوى شركات التأمين يعتبر أمرا لابد منه، حيث أن اعتماد شركات التأمين للتنظيم الاحترازي يعد أمرا ضروريا لأنه يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية المؤمن لهم ضد مخاطر إعسار هذه الشركات. وتواجه هذه الأخيرة متطلبات مختلفة تتعلق على وجه الخصوص بمستوى الأموال الداخلية الواجب عليها الاحتفاظ بها، والمعبر عنها بهامش الملاءة حيث يعتبر أحد أهم العناصر التي تهدف إلى حماية حملة وثائق التأمين، إضافة إلى التقييم السليم للالتزامات وهامش رأس المال الذي يساهم في جعل الشركة ذات ملاءة اتجاه أي خسائر مستقبلية محتملة.

وبالإضافة إلى موضوع الملاءة نجد أيضا موضوع لا يقل عنه أهمية ألا وهو المردودية في شركات التأمين. فلو نظرنا إلى الحياة الواقعية في مجتمعنا لوجدنا الربح هو المقياس الذي يستخدم على نطاق واسع للحكم على كفاءة الشركة في تقييم أدائها. لكن الذي يهمنا هو المردود ذلك الجزء الذي يتحقق نتيجة الاستغلال الجيد للموارد المالية المتاحة لدى الشركة، وبالتالي فإن حجم المردودية لا يتعلق فقط بنتيجة الأعمال، وإنما يتعلق أيضا بحجم الأنشطة الاقتصادية الأخرى للشركة.

الإشكالية:

باعتبار أن الملاءة والمردودية في شركات التأمين مؤشرين ماليين لتحليل المركز المالي لشركات التأمين **هل يمكن لشركات التأمين تقييم أدائها من خلال مؤشري الملاءة والمردودية فقط ؟**

من خلال الإشكالية يتبادر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية

- فيما يتمثل دور الملاءة والمردودية في شركات التأمين ؟
- هل يمكن لشركات التأمين ضمان مصالح المؤمن لهم في أي وقت ؟
- هل يمكن لشركات التأمين البقاء في حالة ملاءة حتى في حالة حدوث خسائر غير متوقعة ؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات :

- يتمثل دور الملاءة والمردودية في تحديد الطبيعة المالية لشركة التأمين

- يمكن لشركة التأمين ضمان مصالح المؤمن لهم في حال توفر ملاءة مالية جيدة لديها
- يمكن لشركات التأمين البقاء في حالة ملاءة حتى في حالة حدوث خسائر غير متوقعة في حالة احترامها للحد الأدنى لهامش الملاءة الذي تفرضه الهيئات الوصية

أسباب اختيار الموضوع :

- الموضوع متوافق مع التخصص
- الاهتمام المتزايد بموضوع الملاءة المالية لشركات التأمين على الصعيد الدولي
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري

أهمية الدراسة :

اكتسب موضوع الملاءة والمردودية اهتماما متزايدا على المستوى الدولي، بوصف الملاءة وسيلة مهمة لأجهزة الرقابة والإشراف على التأمين للتحقق من قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها ومدى كفاءتها في تسيير أصولها وتوظيف أموالها في استثمارات تدر عليها بمردودية عالية، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في معرفة مدى متانة المركز المالي لشركات التأمين.

أهداف الدراسة:

- التحقق من صحة الفرضيات الموضوعة
- تقديم إطار معرفي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات أوسع وأكثر دقة
- محاولة تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية لربط ما هو نظري بالجانب التطبيقي والحصول على نتائج تزيد من دقة التحليل

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بخميس مليانة.

الحدود الزمنية : الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015.

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة. حيث المنهج الوصفي يستخدم لمعرفة أساسيات ملاءة شركات التأمين وكذا مردودية نشاطاتها، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية حول الموضوع. أما في

الجانب التطبيقي فقد ارتأينا إسقاط المفاهيم النظرية لملاءة ومردودية شركات التأمين من خلال دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بخميس مليانة.

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على مكان لإجراء التربص؛
- صعوبة الحصول على معلومات من طرف الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بحجة السرية التامة؛
- عدم توفر المراجع الكافية للدراسة.

هيكل الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين

الفصل الأول : يتناول أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالملاءة والمردودية في شركات التأمين وأهميتها داخل هذه الأخيرة، والإطلاع على نسب كل منها وطرق حسابها هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني ذكرنا بعض الدراسات السابقة الشبيهة بمتغيرات دراستنا .

الفصل الثاني : حاولنا من خلاله إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 حيث قمنا بإظهار البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية من خلال حساب نسب الملاءة المالية والمردودية وتحليل وثائق الصندوق .

تمهيد:

يعتبر موضوع الملاءة والمردودية من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية وشركات التأمين، كونهما يمثلان أهم عنصرين من عناصر المتانة في شركات التأمين، وذلك للارتباط الشديد بينهما. لذلك وللتعرف على ملاءة ومردودية شركات التأمين قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول يتناول الملاءة والمردودية من خلال التعرف على كليهما، العوامل والمخاطر المؤثرة في كل منهما وأهم النسب المالية لحسابهما. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوعا شبيها بموضوعنا.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

تعتبر الملاءة والمردودية المالية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين، لذلك حاولنا دراستها في هذا المبحث من خلال التعرف على مفهوم الملاءة والمردودية، أهميتها والعوامل المؤثرة في كليهما.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الملاءة المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين، أهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية وأهميتها

أولا: تعريف الملاءة المالية

عرفت الملاءة في مجال التأمين على أنها قدرة شركات التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين. بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف).[1]

ويمكن تعريفها أيضا أنها القدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية، أو هي الفرق بين الأصول و الخصوم بحيث يكون هذا الفرق دائما في صالح الأصول حتى يمكن القول بأن هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها.[2]

من خلال ما سبق نستطيع القول أن الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل التأمين ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات حيث لا يجب المساس بأصول الشركة عند دفع الالتزامات المختلفة، بمعنى أنه من الطبيعي أن الشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط الجديدة فحملة الوثائق لا يهمهم قدرة الشركة الآنية إنما يهمهم قدرتها طول مدة سريان الوثيقة.

---

[1] راغب الغصين، **أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 3، 2014، ص 25.

[2] محمد فوزي، **المحافظة على تصنيف الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية**، بوابة الشرق الإلكترونية،2014.

ثانيا : أهمية الملاءة المالية

تعتبر الملاءة المالية في شركات التأمين ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الأطراف نذكر منها ما يلي:[1]

- متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الإدارة العليا في الشركة ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل؛
- شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى شركات التأمين من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فقبل الإفلاس تحاول الشركة إغراء المستأمنين ببيع وثائق التأمين بمستوى أقل من الأسعار، أما بعد الإفلاس فإنه يتم تحويل محفظة الوثائق التأمينية وتوزيعها على شركات التأمين التي مازالت قائمة؛
- معيدو التأمين الذين يتأثرون بظهور صعوبات في جمع أقساط إعادة التأمين أو مساهمة هذه الشركة أثناء تسوية المطالبات؛
- الدولة عن طريق هيئات الإشراف والرقابة التي تأخذ على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق، وما قد ينتج عنه من جراء عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه ذوي الحقوق.

ثالثا: المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية :

تتعرض شركات التأمين لعدة مخاطر يمكن أن تؤثر على ملاءتها المالية نذكر منها:

1-مخاطر الاكتتاب:[2]

تسمى أيضا بأخطار التأمين وتحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وبالتالي فإذا قام الإكتواري بتقييم جيد للأقساط والعوامل الكارثية مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية وكان عدد العقود غير كاف يكون الاكتتاب قليل الأهمية أو ينعدم.

[1] معوش محمد أمين ،**دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2A ، شهادة ماجستير، سطيف، 2014، ص ص 34، 35.

[2] هبتون كريمة، رزيق منال، **دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين**، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa، مذكرة ماستر، البويرة، 2015، ص ص 56 58.

1-1 مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين:[1]

يبين الجدول التالي مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين:

الجدول رقم (1-1) : مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين

مخاطر الاكتتاب		
تأمينات الأضرار	**التأمين الصحي**	**تأمين الحياة**
عدم كفاية الأقساط عدم كفاية المخصصات التقنية		الوفاة طول العمر فسخ العقد
حدوث الكوارث	الأوبئة ارتفاع التكاليف	ارتفاع التكاليف

المصدر : هبتون كريمة، 2015، ص 58.

2- مخاطر الاستثمار :[2]

تسمى أيضا مخاطر الأصول وهي تضم كل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر القروض.

1-2 مخاطر السوق:

تسمى أيضا بالمخاطر المنتظمة، وهي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين. ومخاطر السوق غير قابلة للتنويع ولا يمكن تجنبها، إذ أن هذه المخاطر ترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهي تأتي على أشكال مختلفة منها :

- مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وفي العقار ؛
- مخاطر سعر الفائدة؛
- مخاطر التضخم؛
- مخاطر سعر الصرف؛
- مخاطر التركز.

[1] هبتون كريمة، رزيق منال، نفس المرجع السابق، ص 58

[2] خالد عبد العزيز السهلاوي، عبد الكريم قندوز، **هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، 2015، ص 38.

2-2 مخاطر السيولة:

هو الخطر الذي يكون فيه المؤمن غير قادر على تسييل أصوله لتسوية التزاماته أو بيع أصول بقيم منخفضة، ويكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التأمين أو حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية.

2-3 مخاطر القروض:

مخاطر القروض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن لاستيراد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم، أو عن طريق الوسطاء، أو عن طريق معيدي التأمين.

3- مخاطر أخرى:[1]

تتلخص المخاطر الأخرى في المخاطر التشغيلية ،المخاطر القانونية ومخاطر إعادة التأمين :

3-1 المخاطر التشغيلية:

يقصد بها الأخطاء أو اختلال الوظائف المختلفة، والتي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في معالجة عقود التأمين بداية من الاكتتاب إلى نهاية مدة العقد، والتي يمكن أن تمتد إلى عشر سنوات.

صنفت لجنة بازل مخاطر التشغيل إلى سبعة أصناف هي كالآتي:

- الاحتيال والغش الداخلي؛
- الاحتيال والغش الخارجي؛
- ممارسات الموظفين والأمان في أماكن العمل؛
- العملاء والمنتجون وممارسات الأعمال؛
- الخسائر في الأصول المادية؛
- تعطل الأعمال وفشل الأنظمة؛
- إدارة العمليات وتنفيذ النشاط.

إن المخاطر التشغيلية قليلة الحدوث خاصة في الشركات التي تعمل جيدا ولكن وقوعها يخلف خسائر مالية ثقيلة على شركات التأمين.

[1] هبتون كريمة، رزيق منال، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2-3 المخاطر القانونية :

هي تلك التي تتعلق بالتغيرات في القوانين والتنظيمات، فبعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية للشركة، لذلك لابد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات الرقابة والإشراف.

3-3 مخاطر إعادة التأمين:[1]

يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، والجدير بالذكر أن هذا الخطر هو أقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.

الفرع الثاني: نسب الملاءة المالية

فيما يلي أهم نسب الملاءة التي تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية وتحسب كما يلي:[2]

1- كفاية الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات

التعليق:تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة عسر مالي أو إفلاس.

2- **الأصول الثابتة للأموال الخاصة = الأصول الثابتة / الأموال الخاصة**

التعليق:تمثل مدى تغطية أموال الشركة الخاصة أصولها الثابتة.

3- الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية = الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة

التعليق: تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

4- التعويضات للديون التقنية = التعويضات / الديون التقنية

التعليق:تسمح بتقدير قدرة الشركة على تعويض الحوادث حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح.

5- علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات = رأس المال الحر / إجمالي الاستثمارات.[3]

---

[1] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات caat، مذكرة ماجستير، قسنطينة، 2005، ص 67.

[2] سهام مهيري، **أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF)على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية**، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال فترة 2007، 2012، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2014، ص 11.

[3] هبتون كريمة، رزيق منال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

التعليق:تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.

6- **هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه = هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه**

التعليق:يجب أن تكون أكبر من 100%.[1]

أسباب عدم ملاءة شركات التأمين: [2]

إن العديد من الدراسات التي قامت بالتحقيق في أسباب عدم ملاءة شركات التأمين على غير الحياة ووفقا لدراسة سيما (SIMA) التي أنجزت في 2007 فإن السبب الرئيسي يعود إلى مخاطر الاكتتاب.

حيث شكلت مخاطر عدم كفاية المخصصات التقنية ما نسبته 54% من مجمل الأسباب التي أدت إلى إفلاس شركات التأمين على غير الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين شكلت 33% في كندا.

إن (SIMA) بتحليلها عدم الملاءة في كندا خلصت إلى النتائج التالية:

- كلما كان للمسيرين خبرة قليلة يكون احتمال عدم الملاءة قليل؛
- ضرورة وجود رقابة داخلية إذ وجد بأن 35% من حالات عدم ملاءة شركات التأمين على غير الحياة كانت بسبب غياب الرقابة الداخلية؛
- كان السبب في أوروبا في الفترة الممتدة بين (2001 – 2005) يعود إلى عدم التسعير الجيد وارتفاع التكاليف المفرط بنسبة 37.5% (21 حالة من أصل 49).

ويمكن أن نلخص أسباب عدم الملاءة المالية في شركات التأمين فيما يلي:

- نقص الخبرة وعدم كفاءة التسيير؛
- عدم وجود رقابة كافية على التأمين؛
- النمو السريع (زيادة الكوارث)؛
- الاستثمارات غير المحترمة؛
- عدم التسعير الجيد (عدم كفاية الأقساط)؛
- عدم كفاية المخصصات (عدم التقييم الجيد)؛
- عدم ملائمة برنامج إعادة التأمين.

ولهذا لابد على شركات التأمين أن تستعين على الإكتواريين الأكفاء لتسعير الأخطار بطريقة جيدة ولتقييم حذر للمخصصات التقنية، بالإضافة إلى ضرورة قيام هذه الشركات بتنويع استثماراتها بهدف تجنب انخفاض قيمة بعض الاستثمارات. كما لابد عليها أن تضع أنظمة فعالة للرقابة الداخلية بهدف

[1] سهام مهيري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] هبتون كريمة، رزيق منال، مرجع سبق ذكره، ص ص 61،62.

اكتشاف الأخطاء قبل استفحالها، وهذا كله لكي لا يؤدي إلى العسر المالي أين تكون مصالح المؤمن لهم في خطر.

هامش الملاءة :[1]

يعرف على أنه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات والذي يسمح لشركات التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن له، ويستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار التالية:

- عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات التقنية؛
- التقلبات العشوائية لحجم الكوارث المحققة؛
- انخفاض قيمة الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية؛
- اختلال في النتيجة الصافية للشركة، والذي يمكن أن ينتج عنه عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها، أو زيادة حجم تكاليف استغلالها.

تتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديد هامش الملاءة حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 90-343 والصادر في 30 أكتوبر 1995 على ما يلي:[2]

يجب أن تبرر الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة وهي تتكون من:

أ- حجم رأس المال الاجتماعي؛

ب- الاحتياطات النظامية المشكلة؛

ت- مؤونات الضمان؛

ث- مؤونة لتكملة الإلزامي للديون التقنية وتمثل 5% من رصيد الديون التقنية؛

ج- المؤونات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن لهم أو الغير باستثناء المؤونات للالتزام المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول.

يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين كما هو مبين في الجدول التالي :

---

[1] فريال وريدة فتنى، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية**، مذكرة ماستر ،ورقلة، 2015، ص 13.

[2] سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، ورقة بحثية، قالمة، ص ص 80،81.

الجدول رقم (1-2) : الحد الأدنى لهامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين.

النسبة	التعليق
رأس المال الاجتماعي+الاحتياطات+المؤونات التقنية / الديون التقنية	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية.
رأس المال الاجتماعي+الاحتياطات+المؤونات التقنية / رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين	يجب أن لا يقل عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

المصدر : سليمة طبايبية، ص 81.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة من أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ ملاحظة النقص إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام للشركة.[1]

يتجلى لنا مما تقدم أن هامش الملاءة يسمح لشركات التامين من تدارك وضعيتها السابقة في حالة الأوضاع المالية الصعبة وذلك في الأوقات المناسبة، ومنه يمكن اعتباره كاحتياطي تكميلي للمخصصات التقنية، مما يمكن شركة التأمين من البقاء في حالة ملاءة حتى في حالة حدوث خسائر غير متوقعة.

ونظرا لأهمية هامش الملاءة نجد أن هيئات الوصية بالقطاع عادة ما تفرض حد أدنى إلزامي من هامش الملاءة يتماشى مع حجم إنتاجها وحجم كوارثها، ولذلك نجدها توجب على شركات التأمين ضرورة احترام نسبا محددة.

1- **تكوين هامش الملاءة:**[2] تتجسد قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي من المخصصات التقنية لمواجهة التزاماتها اتجاه حاملي وثائق التأمين في حالة تحقق الخطر ويتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدرة على الوفاء مما يلي:

- رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة؛

[1] سليمة طبايبية، نفس المرجع السابق، ص 81.

[2] فتحية قشار، **تقييم نظام الملاءة المالية في شركات التأمين على ضوء المعايير الدولية، دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر**، غير منشورة، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2016، ص 119.

- الاحتياطات التنظيمية أو غير التنظيمية؛
- المخصصات التنظيمية؛
- التأجيل من جديد دائن أو مدين.

2- هامش الملاءة الإلزامي :[1]

يمثل هامش الملاءة الإلزامي الحد الأدنى الذي يجب على شركات التأمين احترامه عند تكوين هامش الملاءة الخاص بها، وفيما يلي جدول يتم من خلاله تبيان الحد الأدنى لهامش الملاءة الخاص بشركات التأمين الجزائرية وذلك في إطار ما جاء به المشرع الجزائري وفقا للمرسوم التنفيذي 13-115 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بهامش الملاءة لدى شركات التأمين

الجدول رقم (1-3) : هامش الملاءة الإلزامي حسب فروع التأمين

		المخصصات التقنية	**رقم الأعمال**
تأمينات الأضرار		**15%** كحد أدنى	**20%** كحد أدنى
تأمينات الأشخاص	الحياة – الوفاة – الزواج – ولادة – رسملة	**4%** من المخصصات الرياضية + **0.3%** من رأس المال تحث الخطر غير سالبة	**20%** كحد أدنى
		15% كحد أدنى	

المصدر: فتحية قشار، 2016، ص 120.

في حالة ما إذا كان هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال وجب على الشركة في أجل أقصاه ستة أشهر (تحسب من تاريخ توقيع محضر معاينة العجز الذي يكون نتيجة عملية رقابة يقوم بها المحافظون أو تقوم بها مؤسسات الرقابة الأخرى المؤهلة طبقا للتنظيم المعمول به) سواء من خلال رفع رأس المال الاجتماعي أو من خلال إيداع كفالة لدى الخزينة العمومية في حدود نسبة العجز، وفي هذه الحالة يتم تحرير الكفالة بعد تسوية الوضعية بمقرر من لجنة الإشراف على التأمينات

ويتم احتساب هامش الملاءة الإلزامي على أساسين : على أساس الأقساط، وعلى أساس المخصصات التقنية [1]

[1] فتحية قشار، نفس المرجع السابق، ص 119.

2-1 هامش الملاءة على أساس الأقساط :

حدد المشرع الجزائري الحد الأدنى لهامش الملاءة على أساس الأقساط بنسبة 20% من الأقساط الصادرة أو المقبولة، الخالية من الضرائب والإلغاءات.

2-2 هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية :[2]

تمثل المخصصات التقنية التزامات شركة التأمين اتجاه حملة وثائق التأمين، وقد حدد المشرع الجزائري الحد الأدنى لهامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية ب 15% بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار.

المطلب الثاني : مفاهيم حول المردودية في شركات التأمين

سنحاول في هذا المطلب التعرف على المردودية في شركات التأمين من خلال تعريفها وذكر خصائصها، أهدافها وأنواعها بالإضافة إلى معرفة أهم نسبها.

الفرع الأول : ماهية المردودية

خصص هذا الفرع للتعرف على المردودية، خصائصها أنواعها، أهدافها وطرق حسابها.

أولا : تعريف المردودية

نظرا لاهتمام الكثير من الاقتصاديين بالمردودية وردت عدة تعاريف لها نذكر منها :[3]

تعريف بيار كنسو : تعرف المردودية بأنها مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية، البشرية والمالية. ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

المردودية = النتيجة / الوسائل

ويضيف أيضا بأن المردودية يجب أن تكون كافية على الأقل لتحقيق الشروط التالية :

- ضمان المحافظة على رأس مال المؤسسة؛
- ضمان دفع الفوائد و تسديد القروض.

تعريف دفيقور : عرفها على أنها عبارة عن قيد مالي يعبر عنه بالنسبة التالية :

المردودية = النتيجة / رأس المال

---

[1] فتيحة قشار، نفس المرجع السابق، ص 120.

[2] فتيحة قشار، نفس المرجع السابق، ص 140

[3] الجوزي غنية، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها**، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2012، ص 92.

ولهذا فحساب المردودية يتطلب تحديد العناصر المكونة لها أي الأصول، الأموال الخاصة، الفائض الخام للاستغلال والنتيجة الصافية.

وبصفة عامة فإن المردودية تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية، وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من مجموع الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها أي أن المردودية تقاس بنسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة أو المستعملة لتحقيق تلك النتائج.[1]

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المردودية تعبر عن ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

ثانيا : خصائص المردودية [2]

للمردودية عدة خصائص نذكر منها :

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة الأطراف المشاركة؛
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة؛
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية جزئية وتقسيمية؛
- تبعا لشخصيتها تؤثر عليها السياسات المختلفة مثل سياسة الاستثمار، السياسة المالية والسياسة الضريبية.
- يفترض أن هناك ثلاث مراحل لإجراء تحليل المردودية كما يلي :

1. تحليل الهوامش، والتي يجب أن توضح مكونات إيرادات التشغيل؛
2. تحليل دوران رؤوس الأموال المستثمرة ووضعها في علاقة مع مؤشر النشاط؛
3. تحليل توزيع إجمالي فائض التشغيل.

ثالثا : أهمية المردودية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية :[3]

---

[1] هدى بنمحمد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء، مذكرة ماجستير، سكيكدة، 2007، ص 75.

[3] هبتون كريمة، رزيق منال، مرجع سبق ذكره، ص 73.

1. من أجل استقلالية الشركة ودوامها :
- إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان؛
- تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة؛
- تحقيق التوازن المالي (الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للشركة).

2. من أجل ضمان تطور الشركة :
- زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع، وبالتالي يصبح للشركة برنامج مالي قوي؛
- التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط الشركة؛
- انخفاض التكاليف وبالتالي الاستقلالية المالية.

رابعا : أهداف المردودية

- تسطر شركات التأمين عدة أهداف للمردودية نذكر منها :[1]
- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛
- تلعب دور جوهري في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- تحقيق الحد الأدنى من المردودية يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛
- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

خامسا : أنواع المردودية

تكمن أنواع المردودية في ما يلي:

1- المردودية الاقتصادية :[2]

تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج، والأصول الاقتصادية في الميزانية، أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

وتنقسم إلى :[1]

[1] بوطغان حنان مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] خديجة دزايت، معطاالله مبروكة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير Batisud، مذكرة ليسانس، ورقلة، 2013، ص 38.

1-1 المردودية الاقتصادية الإجمالية

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة

المردودية الاقتصادية الإجمالية =الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

1-2 المردودية الاقتصادية الصافية

هي العلاقة بين نتيجة الاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال /الأصول

يعني هذا المؤشر قدرة الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة على تحقيق الربح، حيث تستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم عاملين أساسيين هما : هامش الربح ومعدل دوران الأصول.

هامش الربح: يتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار مستثمر، الهامش المنخفض يعني انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف.

معدل دوران الأصول: يقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة، أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات، فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها فكلما ارتفعت هذه النسبة دل على الكفاءة والعكس صحيح.

2- المردودية المالية : [2]

تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين. ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم**، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، بسكرة، 2002، ص 84.

[2] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة** الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED، مذكرة ماستر، البويرة، 2012، ص ص 53 54.

تقييم معدلات المردودية المالية :[1]

من خلال هذا الجدول نتعرف على نسب المردودية المختلفة من أجل التقييم الجيد للمؤسسة

الجدول رقم (1-4) : تقييم معدلات المردودية المالية.

معدل المردودية	التقييم
0%<ROE	لا توجد مردودية
0%<ROE<5%	مردودية ضعيفة
5%<ROE<10%	مردودية متوسطة
ROE>10%	مردودية مرتفعة ومرضية

المصدر : عكوش محمد أمين، 2011، ص 53.

إن المردودية المالية والاقتصادية مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في حالات خاصة ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، وهذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية والاقتصادية. ويسمح أثر الرفع المالي بمعرفة الأثر الايجابي أو السلبي لديون المؤسسة على مردوديتها المالية.

3- **مردودية النشاط :**[2]

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة. فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة.

سادسا : العوامل المؤثرة في المردودية [3]

تؤثر على المردودية عدة عوامل نذكر منها :

1- ارتفاع التكاليف: يعود ارتفاع التكاليف في الارتفاع في كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة.

[1] عكوش محمد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن**، مذكرة ماجستير، 2011، ص 53.

[2] عادل عشي، نفس المرجع السابق، ص 82.

[3] هبتون كريمة ،رزيق منال، مرجع سبق ذكره، ص ص 73 75.

2- **ضعف رقم الأعمال:**يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع فإذا انخفض حجم المبيعات وسعر البيع ينخفض رقم الأعمال.

3- **بطئ دوران الأصول الاقتصادية :** يقصد به طول فترة تحويل أصول شركة التأمين إلى سيولة والأسباب الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

- وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة؛
- وجود كميات كبيرة من المنتجات مخزنة؛
- صعوبة تحصيل الديون.

الفرع الثاني : نسب المردودية

1- **المردودية الاقتصادية :** تحسب كما يلي : [1]

نتيجة الدورة / مجموع الأصول

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استغلال أصولها.

2- **المردودية المالية :** تحسب كما يلي : [2]

نتيجة الدورة / الأموال الخاصة

تعبر هذه النسبة عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة، النتيجة قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع الضرائب على الأرباح وهذا لمعرفة المكافئة الحقيقية لأصحاب الشركة. وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها الضرائب على الأرباح بمعنى أن تأثير العناصر الاستثنائية قد أهمل وهذا يساعد على تحديد العلاقة الفعلية بين المردودية الاقتصادية والمالية.

وللحكم على مدى كفاءة هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة، والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عال من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوى عال من الخطورة.

3- **مردودية الاستغلال :** تحسب كما يلي :[3]

نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي

---

[1] خديجة دزايت، معطاالله مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] هبتون كريمة، رزيق منال، نفس المرجع السابق، ص 86.

[3] عبد الصمد كانش، **تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات**، مذكرة ماستر، ورقلة، 2014، ص8.

تعكس هذه النسبة ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي

نلخص النسب السالفة الذكر في الجدول التالي :

الجدول رقم(1-5): نسب المردودية في شركات التأمين

نوع المردودية	النسبة
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة / مجموع الأصول
المردودية المالية	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة
مردودية الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي

المصدر : من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دراسة شبيهة بدراستنا نذكر منها :

الدراسة الأولى : هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة ماجستير، 2005.

هدف الدراسة:

كان الهدف من هذه الدراسة ما يلي :

1- إبراز أهمية قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها وتحليل مختلف جوانب ملاءتها والتعرف على مدى احترامها لالتزامات الملاءة المفروضة في التنظيم المعمول به في الجزائر.

2- التعرف على واقع المردودية في شركات التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح السوق الوطني للتأمين أمام المستثمرين الخواص وفي ظل ظروف الاستثمار السائدة وإبراز محركاتها التي على شركة التأمين الاعتماد عليها.

3- إبراز العلاقة بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين والسبل المتبعة من أجل تحسين كل منها.

نتائج الدراسة :

تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

ينبغي على شركات التأمين :

- تحديد المخصصات التقنية لمختلف الأخطار المؤمن عليها وتقييمها بشكل دقيق كونها توجه للوفاء بالتزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم.
- التمثيل الجيد للمخصصات التقنية بالأصول المختلفة وذلك باحترام قواعد تغطية هذه المخصصات (التكافؤ، التوافق والمحلية)، بالإضافة إلى أسس عملية الاستثمار (السيولة والضمان والمردودية).
- تكوين هامش ملاءة مناسب الذي يتكون أساسا من الأموال الخاصة ليحمي الشركة من النتائج الاستثنائية وغير المتوقعة.

الدراسة الثانية : هبتون كريمة، دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA، مذكرة ماستر، 2015.

هدف الدراسة:

كان الهدف من الدراسة تحديد المسلك المتبع في تقييم أداء شركات التأمين والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

نتائج الدراسة

تلخصت نتائجها فيما يلي:

1- يعتبر تحليل الأداء المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين والظروف التي تمر بها.

2- تحليل الميزانية المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة وأطراف خارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة في الميزانية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.

الدراسة الثالثة : سليمة طبايبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين.

هدف الدراسة:

يتجسد الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحديد المسلك المتبع في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

نتائج الدراسة:

تمثلت أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة :

- تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية.
- أن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين إنما يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها، وكيفية معالجتها.
- تشير نسب التحليل المالي التي تراعي خصوصية نشاط التأمين في تقييم الأداء الى النقاط التالية :
- تشير نسب الملاءة إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمرة.
- تبين نسب المردودية للشركة الجزائرية للتأمين ان مقدرتها وكفاءتها في استغلال أصولها شهدت ارتفاع خلال سنتي 2008 و2009 مقارنة بسنة 2007 نتيجة ارتفاع الدورة الصافية كما أنها تعمل

على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها، إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الوسائل المعتبرة المتوفرة لديها.

الدراسة الرابعة : عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات.

هدف الدراسة:

كان الهدف من هذه الدراسة إبراز الوضعية المالية ودراسة هامش الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين SAA.

أما النتائج فقد تلخصت فيما يلي:

- إن رأس المال العامل الدائم خلال فترة الدراسة كان سالبا، يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع عدم وجود هامش أمان هذا ما يؤكد عدم سلامة المركز المالي على المدى القصير والمتوسط.
- إن الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة كان سالبا خلال الثلاث سنوات بمعنى أن الموارد الدورية تغطي احتياجاتها الدورية دون الحاجة إلى موارد مالية أخرى.
- بلغت المردودية المالية سنة 2011 نسبة 0.08، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.08 دج.
- بالنسبة للمردودية الاقتصادية نجد أن هناك تذبذب في السنوات الثلاث، حيث شهدت أعلى نسبة لها سنة 2012.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سنتعرف من خلال هذا المطلب عن الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه التشابه:

- التطرق إلى المفاهيم العامة لكل من الملاءة المالية والمردودية؛
- ذكر نسب الملاءة والمردودية وطرق حسابهما؛
- تحليل النتائج المتوصل إليها.

أوجه الاختلاف:

- في الدراسات السابقة تم التعمق في الموضوع من أجل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، أما بالنسبة لدراستنا فقد قمنا بالتركيز على الملاءة والمردودية في شركات التأمين بوصفهما

كمؤشرين ماليين يعكسان مدى قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بالتزاماتها وكفاءتها في توظيف أموالها؛

- تم التطرق في دراستنا إلى هامش الملاءة الإلزامي المطلوب على أساس الأقساط وعلى أساس المخصصات التقنية.

خلاصة الفصل :

تقوم شركات التأمين بتكوين مخصصات (مؤونات) من أجل مواجهة التزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين، وبالإضافة إلى المخصصات تقوم بالاحتفاظ بجزء من الأموال الخاصة لزيادة قدرتها على الوفاء في حالة عدم كفاية المخصصات أو وقوع حوادث استثنائية.

وتعبر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في أوقاتها المحددة في العقد عن ملاءتها المالية، أما المردودية فهي تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية عالية لمالكي الشركة.

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية للملاءة المالية والمردودية ومعرفة بعض الدراسات السابقة حولها. انطلاقا من هذا حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الملاءة المالية والمردودية في شركات التأمين، وقد ارتأينا تحليل ملاءة ومردودية الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي.

من أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى تقديم الشركة محل الدراسة، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل ملاءة ومردودية الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي.

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول سنتعرف من خلاله عن الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي من خلال عرض لمحة تاريخية عن إنشائه والمهام التي يقوم بها الصندوق وأهم الأهداف المسطرة للوصول إليها، ومن ثم التعرف على وكالة خميس مليانة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي[1]

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 بالأمر 67/72 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 بإدماج :

- الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية المنشأ عام 1907.
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي المنشأ عام 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي والتقاعد المنشأ عام 1958.

*وبموجب المرسوم الوزاري رقم 95/97 الصادر في 1995/07/23 قد عرف الصندوق على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطور القطاع الفلاحي، وبموجب قرار مجلس النقد والقرض رقم 99/273 الصادر في 1999/11/30 تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي

*بتاريخ 26 جوان 1997 تم منح الاعتماد والترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بإنشاء فرع للتعاون الفلاحي متخصص في القرض الإيجاري سمي "بالشركة الجزائرية للإيجار الاعتمادي للمنقولات ذات الأسهم (salem spa)".

وبموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 02/05 المؤرخ في 2005/03/05 قد تم منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع البنك للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شركة ذات أسهم ،وبذلك يصبح للتعاون الفلاحي إضافة على نشاط التأمينات فرعين جديدين وهما :

- فرع بنك شركة ذات أسهم.
- فرع مؤسسة السلام المتخصصة في القرض الإيجاري.

[1] WWW.CNMA.DZ ,12/03/2017

الفرع الثاني : نشاطات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي همزة وصل بين وزارة الفلاحة والفلاح ويمكن تلخيص أهم النشاطات التي يقوم بها فيما يلي :

أ- التأمين الفلاحي من خلال:

*تأمين العتاد الفلاحي وحرائق المحصول وخسارة المياه.

*تأمين المستثمرات الفلاحية (تربية المواشي، النحل،.....).

*تأمين الأخطار المتعددة (السكن، الشغل،.....).

*تامين عملية النقل (الجوي، البري، البحري).

بالإضافة إلى تأمينات أخرى مثل : تأمين الحوادث الفردية، التأمين على السرقة و تأمين وسائل النقل.

ب- تسيير أموال الدولة: قصد تنمية وتطوير القطاع الفلاحي خصصت الدولة أموالا للفلاحين يسيرها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وذلك عن طريق الدعم الفلاحي الذي تعطيه للمستغلين وذلك في إطار برنامج مخطط التنمية الفلاحية الذي سطرته.

أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :

يسعى الصندوق من خلال قيامه بنشاطاته إلى تحقيق الأهداف التالية :

- جلب الاستثمار للقطاع الفلاحي لضمان التأمين الفلاحي بجميع الجوانب.
- التقليص من أخطار القطاع الفلاحي.
- عصرنة تسيير التأمينات الفلاحية.
- ترويج الثقافة التأمينية
- تنمية وتطوير المشاريع الفلاحية التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق القروض الفلاحية التعاونية.
- تسيير حساب الدولة للأموال المخصصة للدعم و الترقية الفلاحية لتحقيق برنامج التنمية الفلاحية.
- الوصول إلى تجسيد ثقافة الشباك الوحيد يجمع كل الخدمات الفلاحية في هذا الصندوق.

في نهاية 2013 بلغ عدد الصناديق الجهوية 64 صندوق موزعة على المستوى الوطني توجد منها 19 بوسط البلاد، 21 بشرق البلاد، 15 صندوق بغرب البلاد و09 صناديق بجنوب البلاد التي بدورها تشرف على تسيير 299 مكتب محلي عبر مختلف الوطن وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب 135000 مشترك.

المطلب الثاني : ماهية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (خميس مليانة)[1]

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة أحد الفروع الهامة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتجسيد نشاطه على مستوى دائرة خميس مليانة.

الفرع الأول : الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (وكالة خميس مليانة)

أولا: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (وكالة خميس مليانة)

يقع مقر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بمدينة خميس مليانة ولاية عين الدفلى والذي يعتبر من أشهر الصناديق على المستوى الوطني نظرا للطابع الفلاحي لهذه المنطقة المتميزة بموقعها الإستراتيجي الذي يشمل سهل شلف الخصب وجبال زكار ،الضهرة و الونشريس وأيضا بمساحة زراعية إجمالية للولاية تقدر ب235611 هكتار منها 181676 هكتار مساحة صالحة للزراعة، الأمر الذي جعل المنطقة تزخر بمختلف المنتجات الفلاحية المتمثلة أساسا في : الحبوب، الأعلاف، البطاطا ،الحوامض، الزيتون، الكروم، الحليب، العسل ومنتجات حيوانية أخرى.

كما يضم شبكة تجارية تتكون من 07 مكاتب محلية موزعة عبر تراب الولاية، نجدها في كل من: عين الدفلى، العطاف، جليدة، جندل، مليانة، بومدفع، بئر ولد خليفة و خميس مليانة وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب 2178 مشترك.

يشرف على إدارة الصندوق الجهوي مجلس إدارة مكون من خمسة (05) أعضاء منتخبين من طرف أعضاء الجمعية العامة، التي تتشكل من 150 فلاح مندوب مشترك في رأسمال الصندوق، كما يسيره مدير جهوي يعين بقرار من طرف المدير العام للصندوق الوطني.

كما يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة بتأمين جميع الفروع وخاصة التأمينات الفلاحية والتي تشمل :

- ✓ التأمينات الحيوانية: كتأمين متعدد الأخطار للأبقار، الأغنام، الدواجن....

[1] من وثائق الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (خميس مليانة)

- ✓ التأمينات النباتية:
- التأمين ضد البرد، حرق المحاصيل قبل حصادها، حرائق العلف والتبن المكوم.
- تأمين متعدد أخطار الأشجار المثمرة.
- تأمين متعدد أضرار البطاطا.
- التأمين عن ضياع مردود الحبوب المسقية.

ثانيا: مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي : [1]

يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة تقريبا يمارس كل أنواع التأمين، ومن بين التأمينات التي يقوم بها نجد :

1- التأمين على الأخطار الفلاحية :

يقوم بها أصحاب الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية أو الذين يقومون بتربية الحيوانات من أجل حماية أموالهم من الأضرار الناتجة عن الحريق، انفجار، فيضانات، والأخطار الملحقة بالمباني الخاصة بالمستثمرات والعتاد والمنقولات وجميع الأملاك المعرضة إلى الخطر.

كما أن هذا التأمين ينقسم إلى قسمين :

1-1 التأمين على الإنتاج الفلاحي :
- الأخطار الفلاحية المتعددة
- الأخطار المتعددة لأشجار النخيل
- الأخطار المتعددة لتلف البيوت البلاستيكية
- الأخطار المتعددة لتلف محصول البطاطا
- البرد
- حرائق المحاصيل

2-1 التأمين على الإنتاج الحيواني :
- الأخطار المتعددة لتربية المواشي
- الأخطار المتعددة في تربية الدواجن
- الأخطار المتعددة في تربية النحل

[1] من وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي –خميس مليانة

2- التأمين على الأخطار الصناعية والتقنية :

هذا النوع من التأمين يقوم به أصحاب المهن والحرفيين بحيث يضمن لهم العتاد أثناء تشغيله ووقت توقيفه في الورشة وخلال تنظيفه، وكذلك في الطريق أو على سكة الحمل أو الإنزال أو النقل وليكون هذا التأمين كامل يجب على المؤمن له إبرام عقد مع المؤمن التأمينات التالية:

- حوادث تلقائية
- حريق، انفجار، صاعقة
- السرقة وأضرار متسببة أثناء السرقة
- أخطار التركيب

3- التأمين على الأخطار البسيطة:

هذا التأمين يكون على سرقة المحتويات وسرقة الممتلكات والسلع المخزنة وكذلك الأخطار المتعددة البسيطة للسكنات وكذلك المسؤولية المدنية العامة.

4- التأمين على النقل :

إن هذا التأمين يطبق على البضائع التي تكون موضوعه النقل البحري وكذلك على قوارب الصيد، لكن بما أن الصندوق الجهوي الفلاحي لخميس مليانة لا يقع على الشريط الساحلي فإن التأمين البحري يكون فيها معدوما لأن الأولوية للشركات الواقعة بالقرب من المسطحات المائية.

5- التأمين على السيارات :

يكون هذا التأمين بتقديم المؤمن له جميع المعلومات اللازمة للقيام بالعملية التأمينية ومنها الوثائق التالية:

البطاقة الرمادية، رخصة السياقة، وقبل إبرام العقد يقوم المؤمن بمعاينة السيارة إذا كانت تحمل كل المعلومات التي قدمها له، كما يجب على المؤمن له أن يؤمن سيارته من الأخطار كأخطار الأشخاص المنقولة وأضرار التصادم، فكلما زاد في تأمين سيارته من الأضرار الممكن حدوثها ارتفعت نسبة التأمين، كما تكون مدة التأمين تتراوح بين ستة أشهر وسنة.

6- التأمين على الكوارث الطبيعية :

هذا النوع من التأمين بدأ من ديسمبر 2004، وهو تأمين إجباري خاص بالعقارات فقط، وفي هذا النوع يطلب من المؤمن له إحضار عقد الملكية أو عقد الإيجار والذي يجب أن يتضمن المعلومات التالية :

المساحة، تاريخ البناء، معلومات حول الموقع الجغرافي وهذا من أجل موقع العقار المراد تأمينه، والأضرار التي تقوم بتأمينها هي : الضمان ضد الزلازل، الفيضانات، الأعاصير وانزلاق التربة.

7- التأمين الشخصي :

يعقد التأمين الشخصي على ذوي النقل العمومي، فهنا أيضا يقوم المؤمن له بتقديم وثائق السيارة وكذا عنوانه ورخصة عمله عندئذ يقوم بالتأمين على حياته أو مرضه، ويدفع قسط كل سنة.

8- التأمين على المسؤولية المدنية :

وهو نوع من التأمين يقوم به الأشخاص المنخرطين في الأندية الرياضية والجمعيات والأطباء، بحيث يضمن لهم تأمين الأضرار الناجمة عن الحوادث الجسمانية والمادية المنسبة للذات وللغير.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من ستة (06) عناصر وهي على النحو التالي :

1) المديرية : وهي أعلى هيئة داخل الصندوق تحرص على السير الحسن للمؤسسة وإدارة شؤونها عن طريق اللوائح والمناشير التي الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة كما تقوم بتوزيع الأعمال على المصالح المختصة، وهذا طبعا بعد القيام بدراستها وفحصها وتفويض المسؤوليات لرؤساء المصالح بطريقة قانونية إلى جانب حل النزاعات القائمة بين العمال، كما تقوم برعاية سمعة الصندوق.

2) الأمانة (السكرتارية) : وهي بمثابة الخزينة حيث تحفظ كل الوثائق والمستندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية أو أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة والتي يجب على الأمانة عدم إفشاؤها لأي كان إلا بإذن المدير، ويتلخص دورها في تنفيذ المهام قبل أن تقدم للمصالح الخاصة فهو يقوم بفحصها ودراستها وله الحق بحفظ بعضها إذا كانت تخص الإدارة و إرسال الباقي للمسؤولين.

3) المصلحة التقنية: وتظم المصالح التالية:

أ. مصلحة الإنتاج : في هذه المصلحة يجري الاتصال بين المؤمن وطالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من ضمانات وتسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له والالتزامات المترتبة على كل طرف (المؤمن والمؤمن له)، وقوم طالب التأمين بإعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها (كالتأمين على السيارات، العتاد الفلاحي، تأمين الأراضي الفلاحية و المواشي...)، وحسب طبيعة التأمين (التأمين على الحريق والسرقة...) والاتفاق على المدة وكيف يكون الدفع (مبلغ القسط) عن طريق الشيك أو نقداً.

ب. مصلحة الحوادث : تختص هذه المصلحة باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها، ويتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ الاستمارات التي تشتمل على بيانات العميل وحيثيات الحادث وهذا خلال 7 أيام بعد علمه بالخطر المحدق به أن يعلم المؤمن كتابيا أو شفهيا، وبعدها يقوم بالتصريح بالحادث على استمارة خاصة متوفرة لدى الصندوق.

يقوم المؤمن له بتفصيل الحادث ومجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث، أسبابه ومكانه ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير والتقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.

ت. مصلحة المنازعات: يجب على المصلحة أولا أن تتحقق من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين وثمن الخسائر الناتجة، وقبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير وبعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد وعرضها على المؤمن له لإمضائها، وبعدها تحرر ورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

4) مصلحة صناديق الدولة : نظرا لطابعه التعاوني في تسييره ونظرا لتجربته الواسعة وتواجده عبر التراب الوطني (64 صندوق جهوي) كلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
- صندوق ضمان الكوارث الفلاحية
- صندوق الحماية الصحية النباتية

وتتم في هذه المصلحة ما يلي :

- تسيير ومتابعة أموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية.
- متابعة المدخلات (حساب الأموال التي تخصصها الدولة لدعم الفلاحين) والمخرجات (هي حساب ومتابعة مصاريف الفلاحين بالتعاون مع المديرية الفلاحية للولاية).

5) مصلحة المحاسبة : تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء لكل مصالح الصندوق فهي تسجل كل المدخلات ومخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة.

تتمثل المدخلات والمخرجات في :

المدخلات :تتمثل في التأمينات واشتراكات المؤمن لهم.

المخرجات: تتمثل في التعويضات من جراء الأضرار التي تلحق المؤمنين لهم وجميع تكاليف الاستغلال.

6) مصلحة إدارة الموارد البشرية والوسائل العامة :

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية :

- ✓ المشاركة في انجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين.
- ✓ انجاز مخططات تشغيل حب الصندوق وتنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة.
- ✓ السهر على نظافة محيط الصندوق.
- ✓ احترام حسن السلوك العام والإجراءات الخاصة به.
- ✓ المساهمة في الوقاية أو تصفية الصراعات الجماعية أ الفرعية.

الشكل رقم (2-1) : الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

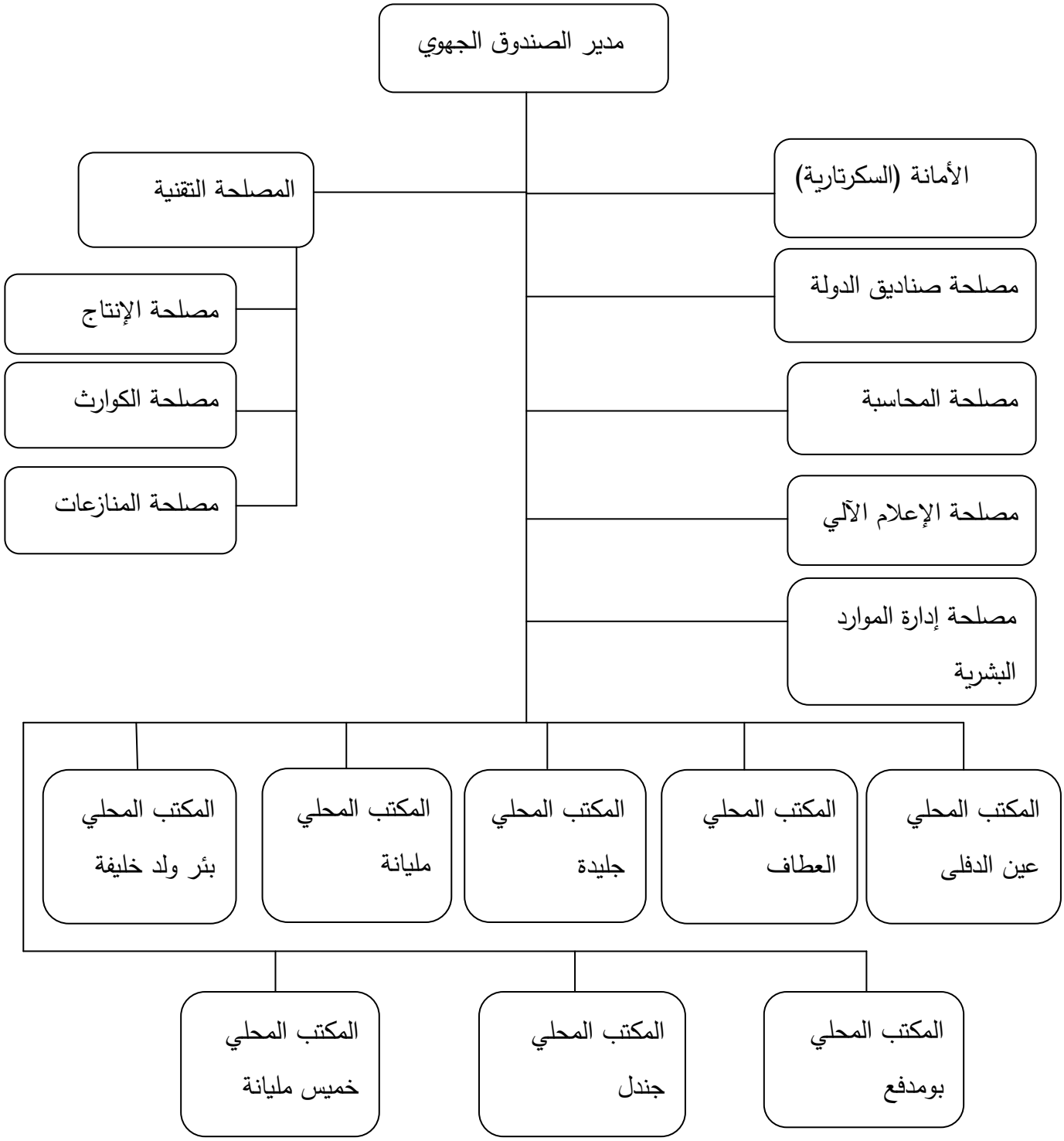

المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني : الملاءة والمردودية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الملاءة المالية والمردودية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من خلال حساب النسب المتعلقة بكل منهما ومن ثم القيام بتحليلها والتعليق عليها.

المطلب الأول : الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

تطرقنا في هذا المطلب إلى الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي وهامش الملاءة الإلزامي المطلوب.

أولا: الملاءة المالية

تبين نسب الملاءة المالية مدى مساهمة الأموال الخاصة للصندوق من مجموع مواردها، وفيما يلي أهم نسب الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في الفترة 2013 /2015.

الجدول رقم (2-1) : نسب الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

اسم النسبة	2013	2014	2015
كفاية الأموال الخاصة	235%	204%	238%
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية	101%	120%	115%
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	28,87%	25%	30%
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	227%	213%	210%
التعويضات للديون التقنية	87%	98%	123%
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه	112%	115%	113%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الصندوق

يوضح الشكل التالي تطور نسب الملاءة المالية خلال السنوات 2013-2014-2015.

الشكل رقم (2-2) : تطور نسب الملاءة المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 2015/2013

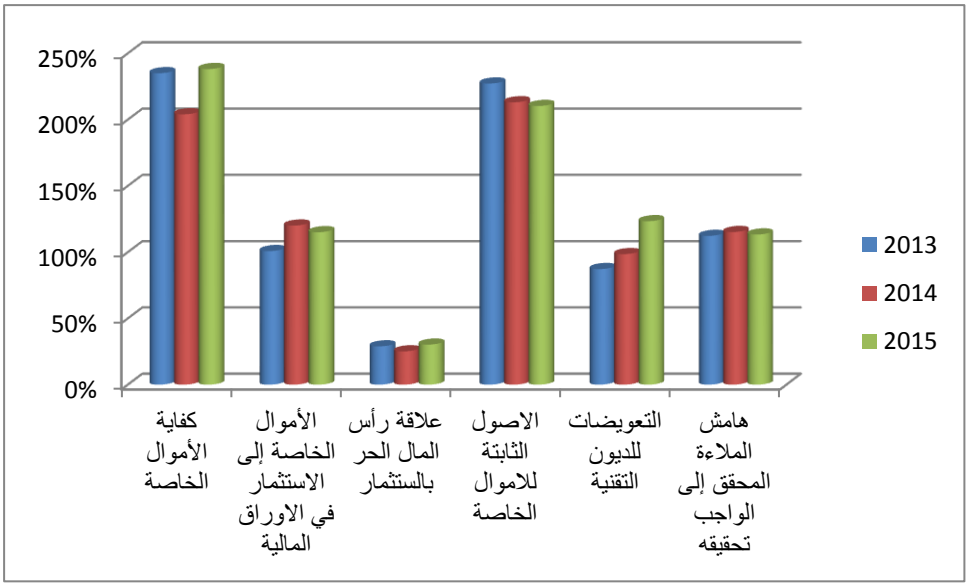

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الصندوق

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي له القدرة على تغطية التزاماته بالأموال الخاصة، مما يدل على وجود هامش أمان للمؤمن لهم، إلا أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت سنة 2014 وذلك يعود لارتفاع التعويضات التي يقدمها الصندوق، ولكنها عادت للارتفاع سنة 2015 وهذا ما يولد ثقة للمؤمن لهم في سداد الأخطار التي قد تلحق بهم.
- يمتلك الصندوق هامش ملاءة جيد يضمن له مواجهة أخطار انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمرة، أو الفشل في استرداد جزء منها.

ثانيا: هامش الملاءة الإلزامي :

يتمثل في الهامش الإلزامي على أساس الأقساط وعلى أساس المخصصات التقنية.

1- الهامش الإلزامي على أساس الأقساط :

الجدول التالي يمثل هامش الملاءة الإلزامي على أساس الأقساط.

الجدول رقم (2-2) : هامش الملاءة الإلزامي على أساس الأقساط 2014 -2015.

	2014	2015
هامش الملاءة	18579	19532
الحد الأدنى الإلزامي (20%)	3040	3218
هامش الملاءة / الأقساط	122%	121%
هامش الملاءة / الحد الأدنى	6	6

المصدر : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (خميس مليانة).

التعليق :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- الهامش الإلزامي للملاءة على أساس الأقساط أكبر بكثير من النسبة المنصوص عليها في القانون، حيث يفوق الهامش الإلزامي بحوالي 6 مرات، ويمكن إرجاع ذلك إلى حجم الأموال الخاصة المعتبرة التي يمتلكها الصندوق.

- هامش الملاءة يفوق حجم الأقساط الصادرة مما يدل على الصلابة المالية للشركة وقدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه عملائها.

2- **هامش الملاءة الإلزامي على أساس المخصصات التقنية.**

فيما يلي جدول يمثل الهامش الإلزامي للملاءة على أساس المخصصات التقنية:

الجدول رقم (2-3) : هامش الملاءة الإلزامي على أساس المخصصات التقنية 2014 -2015.

	2014	2015
هامش الملاءة	18579	19532
الحد الأدنى الإلزامي (15%)	105%	83%
هامش الملاءة / المخصصات التقنية	2647	3539
هامش الملاءة / الحد الأدنى	7	6

المصدر : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (خميس مليانة).

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ :

- أن الصندوق الجهوي يحترم الحد الأدنى الإلزامي، كما أن هامش الملاءة المحقق يفوق الحد الأدنى بحوالي 7 مرات ونصف خلال سنتي 2014 و2015.
- خلال سنة 2014 تجاوز حجم الملاءة المخصصات التقنية في حين أنه انخفض خلال سنة 2015 والسبب يعود إلى زيادة المخصصات التقنية سنة 2015.

كما يمكننا القول أن الفرق بين هامش الملاءة والحد الأدنى الإلزامي على أساس المخصصات التقنية يمكن إرجاعه إلى الاتساع في حجم نشاط الشركة من جهة، وإستراتيجية الشركة في تدعيم الأموال الخاصة وزيادتها من جهة أخرى.

المطلب الثاني : مردودية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

تمثل المردودية مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية لمالكي شركة التأمين وفيما يلي سنستعرض أهم نسب المردودية والتعليق عليها.

الجدول رقم (2-4): مردودية الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (خميس مليانة) 2015/2013.

النسبة / السنة	2013	2014	2015
المردودية الاقتصادية	4.38%	6.27%	8.43%
المردودية المالية	7.58%	9.53%	13.38%
مردودية الاستغلال	20.18%	22.02%	25.78%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الصندوق.

يوضح التمثيل البياني التالي تطور نسب المردودية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خلال السنوات الثلاث

الشكل رقم (2-3) : تطور نسب المردودية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 2013 /2015

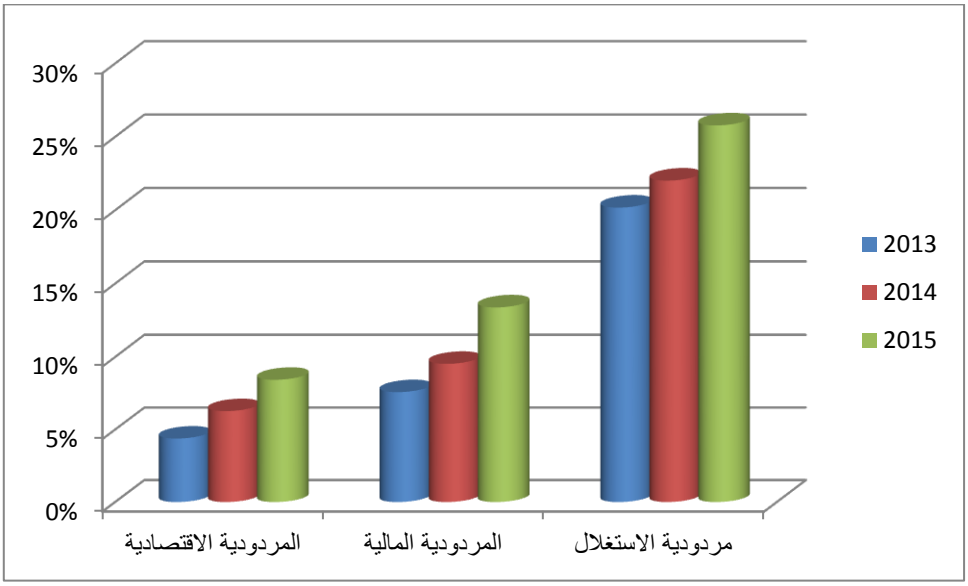

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الصندوق

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي عرف كفاءة في استغلال أصوله وذلك من خلال ارتفاع المردودية الاقتصادية خلال السنوات الثلاثة.
- ارتفاع مستمر لنسبة المردودية المالية في السنوات الثلاثة وهذا يعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة أي عوائد الصندوق من الاستثمار في ارتفاع.
- ارتفاع في مردودية الاستغلال مما يعكس ربحية الشركة على حسب نشاطها.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة خلال الفترة (2015/2013) والاعتماد على القوائم المالية، ومن خلال ما تقدم فيها تم حساب نسب الملاءة المالية والمردودية وتحليلها.

يمكن أن نستخلص أن الصندوق في وضعية مالية جيدة خلال الفترة المدروسة، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب:

- تحقيق المؤسسة نتائج إيجابية طيلة السنوات الثلاث
- احترام الصندوق لهامش الملاءة المحدد من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين
- المؤسسة محل الدراسة تعمل على توسيع نشاطها بشكل كبير، ولهذا تعتمد على تمويل الاستثمارات المختلفة من أجل الحصول على مردودية مرضية لمالكي المؤسسة

من خلال هذا يمكننا القول أن الصندوق يتمتع بملاءة مالية جيدة تمكنه من الوفاء بالتزاماته اتجاه حملة الوثائق التأمينية في أوقاتها المحددة في عقود التأمين، وأنه يعمل على تحقيق نتائج صافية تمكنه من توليد أرباح ومكافأة المساهمين الذين يهتمون بالمردودية المالية كونها تحدد مصيرهم فيما يتعلق بالأرباح.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين تبين لنا أن من أبرز المخاطر التي تواجه شركات التأمين هي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها في حالة وقوع الخطر، لذلك تؤدي هيئات الرقابة والإشراف على التأمين دورا كبيرا في حماية هذه الشركات والحرص على الحفاظ على ملاءتها في حالة وقوع الخطر، وتحقيق مردودية عالية لمالكي الشركة، حيث أن ضمان وتحسين الملاءة والمردودية لشركات التأمين يتم في إطار التوفيق والتكامل بينهما.

وعليه عالجنا في هذه الدراسة كيفية تحليل ملاءة ومردودية الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي لخميس مليانة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015.

اختبار الفرضيات

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى، يتمثل دور الملاءة المالية في كونها أداة رقابية وعامل مهم تستعمله هيئات الإشراف من ممارسة رقابتها على شركات التأمين، أما المردودية فهي تعبر عن مدى كفاءة الشركة في توظيف أموالها في استثمارات مربحة؛
- أما الفرضية الثانية، فيمكن لشركات التأمين ضمان مصالح المؤمن لهم في حالة توفر هامش ملاءة يتوافق مع النسب المالية المحددة من طرف هيئات الإشراف على التأمين؛
- قبول الفرضية الثالثة، حيث تبين لنا أن هامش الملاءة يسمح لشركات التأمين من تدارك وضعيتها السابقة في حالة الأوضاع المالية الصعبة وذلك في الأوقات المناسبة، مما يمكن شركات التأمين من البقاء في حالة ملاءة حتى في حالة حدوث خسائر غير متوقعة.

النتائج

- تعتبر نسب الملاءة والمردودية من بين أهم الأدوات المعتمدة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، لكنها غير كافية لتحليل الوضعية المالية لهذه الأخيرة؛
- يمكن اعتبار هامش الملاءة الإلزامي كاحتياطي تكميلي للمخصصات التقنية؛
- من خلال دراستنا والدراسات السابقة للموضوع لوحظ وجود علاقة عكسية بين هامش الملاءة والمردودية لشركات التأمين.

التوصيات

– يجب على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أن يلتزم بقياس هامش الملاءة في كل سنة لمعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

– ضرورة إعداد نسب الملاءة المالية والمردودية من طرف المسير في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، حيث تسمح هذه النسب لتفادي الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها الشركة مستقبلا.

– ضرورة قيام المسيرين بحساب النسب والمؤشرات المالية في المستقبل، حيث يسمح لها من خلال مقارنة ما هو متولد وما تم تحقيقه فعليا من حساب الفروقات ومن ثم تحليلها وتسييرها.

– يجب على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أن يزيد من هامش الملاءة المطلوب بمقدار الزيادة في رأس المال.

آفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، حيث أننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى التي قد تكون آفاق بحث مستقبلية نوجزها فيما يلي :

– علاقة الملاءة المالية بتسيير المخاطر المالية في شركات التأمين.
– تقييم نظام الملاءة المالية لشركات التأمين على ضوء المعايير الدولية.
– الإطار الثاني للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية.

قائمة المراجع

المذكرات:

1. بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء، مذكرة ماجستير، سكيكدة، 2007.
2. تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED**، مذكرة ماستر، البويرة، 2012.
3. الجوزي غنية، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها**، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2012.
4. سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، ورقة بحثية، قالمة .
5. سهام مهيري، **أثر تطبيق النظام المحاسبي (SCF)على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية**، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال فترة 2007، 2012، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2014
6. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، بسكرة، 2002.
7. عبد الصمد كانش، **تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات**، مذكرة ماستر، ورقلة، 2014
8. عكوش محمد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن**، مذكرة ماجستير، 2011.
9. فتحية قشار، **تقييم نظام الملاءة المالية في شركات التأمين على ضوء المعايير الدولية، دراسة حالة شركات التأمين في الجزائر**، غير منشورة، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2016.
10. فريال وريدة فتنى، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية وتحليلية لعينة من شركات التأمين الجزائرية**، مذكرة ماستر ،ورقلة، 2015
11. معوش محمد أمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2A ، شهادة ماجستير، سطيف، 2014.
12. هبتون كريمة، رزيق منال، **دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين**، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa، مذكرة ماستر، البويرة، 2015

13. هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة ماجستير، قسنطينة، 2005.

المجلات:

1. خالد عبد العزيز السهلاوي، عبد الكريم قندوز، **هامش الملاءة المالية في شركات التأمين و إعادة التأمين السعودية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، 2015.
2. راغب الغصين، **أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 3، 2014.
3. محمد فوزي، **المحافظة على تصنيف الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية**، بوابة الشرق الإلكترونية،2014.

المواقع الإلكترونية:

1. WWW.CNMA.DZ